

نحو فهم كيفية تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي: دليلٌ لغير الاقتصاديين

1. على المدى الطويل، توجد ثلاث قنوات رئيسة تربط فيروس كورونا بالاقتصاد هي: (1) التكاليف المباشرة للإجراءات الصحية، ومنها الأدوية، ورواتب الكوادر الطبية، والمعدات الطبية، الخ...؛ (2) التراجع في إجمالي الطلب للسلع والخدمات الذي تسببه إجراءات التباعد الاجتماعي؛ (3) التراجع في معروض السلع والخدمات الذي يعود أيضاً إلى إجراءات التباعد الاجتماعي.
2. يتوقع أصحاب القرار أن تكون التداعيات كبيرة، وبالتالي استجابت الحكومات للأزمة عن طريق حزمات من السياسات النقدية والمالية، تسعى لضمان السيولة، وتفادياً لحالات الإفلاس وتسريح الموظفين التي يسببها التراجع في الأنشطة الاقتصادية.
3. على المدى الطويل، ستبرز تداعيات إضافية لفايروس كورونا، تشمل الانعكاسات طويلة الأجل للسياسات المضادة التي تبنتها الحكومات، وهي: استمرار التوجه السابق نحو اللاعولمة وإعادة توطین الإنتاج؛ وإعادة هيكلة الاقتصاد بطريقة تقلل من مساهمة قطاعات كالسياحة والطيران فيه، وتعزز من قطاعات كالتيجارة الإلكترونية والترفيه الرقمي؛ والتحديات الاقتصادية المتعلقة بارتفاع المديونية في القطاعين العام والخاص؛ وبالخطر الأخلاقي (moral hazard) في القطاع المالي؛ وارتفاع شعبية الأحزاب السياسية ذات الأيديولوجية الوطنية الاقتصادية (economic nationalism)، التي تشمل تأميم الصناعات المهمة استراتيجياً، والتراجع في استخدام سياسة الخصخصة.
4. في الوقت الراهن (أبريل 2020م)، لم تصدر بعد بيانات توضح أثر الأزمة على إجمالي الناتج المحلي لأن عملية إعداد هذه البيانات تستغرق وقتاً ملحوظاً. مع ذلك، تدل شريحة واسعة من البيانات الأخرى على وجود ضررٍ اقتصاديٍّ ملحوظ لفايروس كورونا، وتشمل هذه البيانات: تراجعاً في الإنتاج الصناعي وفي شراء السيارات؛ وارتفاعاً في البطالة؛ وتراجعاً في أسعار الأسهم مع ارتفاع حادٍ في معدل تقلبات الأسعار؛ وتراجعاً في عوائد السندات الحكومية؛ وتراجعاً في أسعار السلع ومنها النفط؛ وتراجعاتٍ كبيرةٍ في الثقة التجارية وثقة المستهلكين.
5. يعد تقييم أثر فيروس كورونا صعباً للغاية، وذلك بسبب انعدام اليقين حول خصائص الفيروس البيولوجية والوبائية، وحول سياسات الحكومات في مجالي الصحة العامة والاقتصاد.
6. من ناحية الأثر المتوقع على إجمالي الناتج المحلي، يوجد تباينٌ كبيرٌ بين التكهّنات التي قُدمت إلى الآن. بشكلٍ عام، يتوقع الخبراء تراجعاً في معدلات النمو مقداره 3% خلال عام 2020م، أساساً بسبب ظروف الربع الثاني للسنة، الذي ستبعه فترة انتعاشٍ للاقتصاد الكلي.